

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٤١٢ لسنة ٢٠٢٣

بشأن وقف التعامل مع شركة
TUV NORD
فرع تركيا لمدة ستة أشهر

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،
وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة
للرقابة على الصادرات والواردات وتعديلاته ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦١ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل تشكيل الحكومة ،
وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن
الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة
الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها ،
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٩١ لسنة ٢٠١٥ بشأن بعض السلع التي تستورد
بشروط خاصة ،
وعلى مذكرة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
المؤرخة في ٢٠٢٣/١٠/٨ ،

قرر :

(المادة الأولى)

يوقف التعامل مع شركة TUV NORD - فرع تركيا - لمدة ستة أشهر وذلك
لعدم مطابقة بيانات شهادة الفحص الصادرة منها مع نتائج الفحص العشوائي .
(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ، ويعمل
به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠٢٣/١٠/٢٣

وزير التجارة والصناعة
المهندس / أحمد سمير صالح